بنك الإسكان للتجارة والتمويل
The Housing Bank for Trade & Finance

60

العدد 60 تشرين الثاني 2017

نافذة الإسكان الاقتصادية

02 أخبار البنك
08 آفاق الاقتصاد العالمي
10 أداء الاقتصاد الأردني
14 أقوى 100 شركة في العالم العربي لعام 2017
16 عمليات الدمج والاستحواذ العالمية
18 أبرز ملامح مشروع الموازنة العامة لعام 2018
20 المسؤولية الاجتماعية في الأردن وفلسطين
24 الأردن في المرتبة التاسعة عربياً في ممارسة أنشطة الأعمال
27 أنشطة التدريب والتطوير
30 محطات هامة في تاريخ بنك الإسكان

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل

132 مليون دينار أرباح بنك الإسكان قبل الضريبة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017

على الرغم من استمرار تأثر الأردن بتداعيات الأزمات التي تعاني منها بعض دول الجوار، فقد تمكن بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تحقيق مستويات أداء جيدة، حيث حقق البنك خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 أرباحاً قبل الضريبة مقدارها 132 مليون دينار كما بلغ صافي الربح بعد الضريبة 92.4 مليون دينار مقابل 100.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2016، وإذا ما تم استثناء الأرباح غير المتكررة ضمن النشاط التشغيلي للبنك فإن أرباح البنك تكون قد نمت بحوالي 5% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2017، وبلغ مجموع الدخل الشامل للفترة 96.3 مليون دينار مقابل 80.7 مليون دينار للتسعة أشهر الأولى من العام السابق.

وفي تعقيبه على هذه النتائج صرح السيد عبدالاله الخطيب رئيس مجلس إدارة البنك أن مجلس الإدارة اجتمع بتاريخ 2017/10/21 وناقش البيانات المالية للبنك وتم إقرارها، وقد أعرب الخطيب عن رضاه عن أداء البنك في ظل التحديات التي يتعرض لها الأردن نتيجة الظروف الإقليمية، حيث أثبت البنك قدرته على التعامل مع تلك التحديات والمتغيرات مما مكنه من المحافظة على متانة وضعه المالي وتعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي الأردني. حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3% ومعدل العائد على الموجودات "بعد الضريبة" 1.6% ومعدل العائد على حقوق الملكية "بعد الضريبة" 11.5%.

كذلك فقد أبدى السيد إيهاب السعدي / الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان ارتياحه للنتائج التي حققها البنك وأوضح أن مجموع موجودات البنك بلغ 7.8 مليار دينار، وزادت أرصدة ودائع العملاء لتصل إلى 5.7 مليار دينار، فيما زاد إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ليصل إلى 4.3 مليار دينار، وارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 1.1 مليار دينار، وتوقع السيد السعدي بأن يكون مستوى أداء البنك خلال الربع الأخير من هذا العام أقوى مما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية. كما أكد على قوة الملاءة المالية للبنك وسلامة وجودة محفظته الائتمانية، حيث بلغت نسبة السيولة 124% وهي أعلى من المعدل المطلوب من البنك المركزي الأردني، وطرأ تحسن على نسبة الديون غير العاملة NPLs حيث انخفضت من 3.7% في نهاية عام 2016 لتصل إلى 3.5% في نهاية شهر أيلول 2017، كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة 119.3%.

ويذكر أن البنك تمكن خلال العام الحالي من حصد 4 جوائز من مؤسسات إقليمية ودولية وعالمية، كان أخرها جائزة "الريادة في تطوير العمل المصرفي على مستوى الوطن العربي" من اتحاد المصارف العربية ويعكس حصول البنك على هذه الجوائز المكانة المرموقة التي يتمتع بها البنك على المستوى المحلي والعربي والإقليمي.

بنك الإسكان يحصل على جائزة الريادة في تطوير العمل المصرفي

حصل بنك الإسكان مؤخراً على جائزة الريادة في تطوير العمل المصرفي على مستوى الوطن العربي للعام 2017 من إتحاد المصرفيين العرب وذلك خلال الحفل الذي نظمه إتحاد المصارف العربية خلال شهر تشرين أول الماضي، كما حصل الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد إيهاب السعدي على جائزة تقديرية خلال هذا الحفل، ويذكر أن بنك الإسكان كان قد حصل خلال العام 2017 على ثلاث جوائز أخرى هي:

- **جائزة أفضل بنك في مجال خدمة العملاء وفقاً لجوائز إنترناشيونال فاينانس 2017 العالمية المتخصصة في قطاع الشؤون المالية والمصرفية.**
- **جائزة أفضل بنك في مجال الابتكار وفقاً لجوائز مجلة ذا بانكر الشرق الأوسط 2017.**
- **جائزة أفضل علامة تجارية في الأردن وفقاً لجوائز الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب 2017.**

وتأتي هذه الجوائز تكريماً لبنك الإسكان على نوعية وجودة المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة والتي يقدمها في السوق المصرفية الأردنية، إضافة إلى تركيزه على الارتقاء الدائم بمستوى جودة خدمة العملاء وتلبية رغباتهم من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة وريادية وبطرق سهلة وميسرة.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد إيهاب السعدي: "نحن فخورون بحصولنا على 4 جوائز في أقل من عام وهي إن دلت على شيء فإنما تدل وتؤكد على ريادتنا في السوق المصرفية الأردنية وقدرتنا على تقديم منتجات مبتكرة تلبي مختلف احتياجات عملائنا، كما وتعكس هذه الجوائز المكانة والسمعة العالية للبنك على المستويات المحلية والعربية والعالمية، لافتاً في الوقت ذاته أن النجاح المستمر للبنك أساسه ثقة عملائه وإخلاص موظفيه وتفانيهم في العمل".

وشكر السعدي جهود القائمين على الجوائز أعلاه من لجان ومؤسسات إقليمية ودولية وعالمية في تقييم ودراسة برامج ومنتجات وخدمات البنوك المشاركة ضمن المنافسات.

أطلق بنك الإسكان منتجه الجديد والأول من نوعه في القطاع المصرفي الأردني "الودائع لأجل بجوائز"، والذي يتيح لأصحاب حسابات الودائع الجديدة التي يتم فتحها لدى البنك (أفراد وشركات) الحصول على فائدة منافسة وفرصة لربح جائزة نقدية أسبوعية.

وجاء إطلاق بنك الإسكان لمنتج "الودائع لأجل بجوائز" انطلاقاً من سعي البنك لتوفير خدمات ومنتجات مبتكرة لإرضاء كافة الشرائح، وإتاحة الفرصة لفئات جديدة مستهدفة من التمتع بخدمات ومنتجات البنك المميزة.

ويمتاز المنتج بأنه الأعلى بفرص الربح، فكلما زاد رصيد الوديعة لأجل زادت فرص المودعين الجدد بالربح، إضافة إلى سعر الفائدة المنافس الممنوح على هذه الودائع.

وينقسم برنامج الجوائز إلى شريحتين للودائع لأجل الجديدة:

- **الشريحة الأولى:** ويبلغ الحد الأدنى للودائع لأجل ضمن هذه الشريحة 100 ألف دينار ولغاية أقل من 250 ألف دينار وبمدة ربط 60 يوماً، وبها يحصل المودع الجديد على سعر فائدة مميز يبلغ 2.8%، مع المشاركة بالسحب على جائزة نقدية مقدارها 5 الاف دينار يجري السحب عليها أسبوعياً.
- **الشريحة الثانية:** ويبلغ الحد الأدنى للاشتراك بهذه الشريحة 250 ألف دينار فأكثر وبمدة ربط 60 يوماً ويحصل المودع الجديد على سعر فائدة مميز يبلغ 4% مع المشاركة بالسحب على جائزة نقدية أسبوعية تبلغ 10 الاف دينار.

وحول إطلاق منتج " الودائع لأجل بجوائز" أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الاسكان السيد إيهاب السعدي أن بنك الإسكان يولي جلّ اهتمامه لتوفير أفضل الخدمات والميزات بما يعكس حرص البنك على تلبية طموحات وتطلعات المتعاملين، مشيراً إلى أن المنتج مبتكر وفريد من نوعه ويعتبر إضافة نوعية إلى حزمة المنتجات والبرامج التي يقدمها البنك استكمالاً لاستراتيجيته في مواكبة كل ما هو جديد في السوق المصرفية.

بنك الإسكان يحصل على جائزة "أفضل بطاقة مشتركة" للسنة الثانية على التوالي

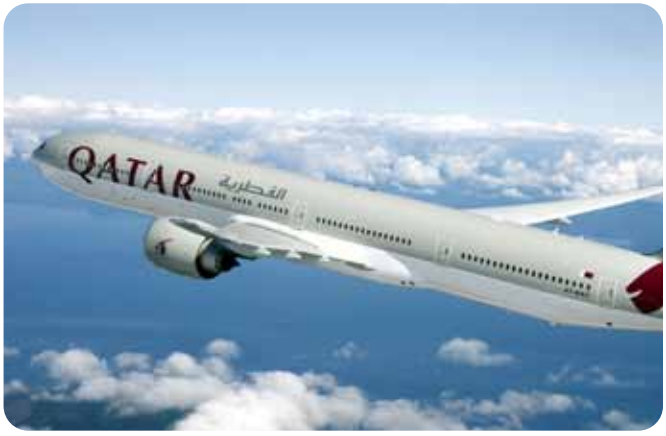

للسنة الثانية على التوالي، حصل بنك الإسكان خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي عقد تحت رعاية البنك المركزي الأردني، على جائزة " أفضل بطاقة مشتركة " للعام 2017 عن بطاقة فيزا Signature المشتركة مع الخطوط الجوية القطرية.

وعقد المؤتمر الذي نظمته شركة (Network) تحت شعار "منظومة المدفوعات للأمام من أجل غد أفضل" بحضور ومشاركة البنوك المحلية وأبرز الشركات المتخصصة بالدفع الإلكتروني وتقديم خدمات البطاقات.

ويسعى بنك الإسكان إلى تلبية متطلبات واحتياجات عملائه من خلال مواكبة أحدث تقنيات الدفع العالمية، وتوفير بطاقات آمنة ومنوعة، ذات مزايا وخدمات متعددة تضاف إلى قائمة الخدمات الشاملة التي يقدمها البنك وفقاً لأحدث التطورات في مجال الخدمات البنكية.

وتعتبر بطاقة فيزا Signature المشتركة مع الخطوط الجوية القطرية من بنك الإسكان، بطاقة السفر الأولى من نوعها في الأردن، إذ تقدم لحاملها العديد من المميزات والخدمات مع برنامج الامتياز Privilege Club من الخطوط الجوية القطرية، وتوفر باقة استثنائية من مزايا ومكافآت السفر الحصرية على رأسها برنامج Lounge Key الذي يتيح لحامل البطاقة الدخول المجاني لأكثر من 850 صالة مطار حول العالم.

كما تمنح البطاقة من خلال برنامج الامتياز Privilege Club من الخطوط الجوية القطرية، الأميال لحامليها وفقا لفئة الإنفاق، إذ أن كل دينار ينفقه حامل البطاقة على مشتريات نقاط البيع للبطاقة الرئيسية أو التابعة يكسبه 2 ميل، ويمكن استبدال الأميال المجمعة بتذاكر سفر أو بترقية درجة السفر لدرجة أعلى أو حقائب إضافية مع الخطوط الجوية القطرية، وسيحصل حامل البطاقة الرئيسية على 4000 ميل ترحيبي عند إصدار البطاقة لأول مرة.

بنك الاسكان يطلق حملة ترويجية نوعيّة ومميزة لمكافأة عملائه على استخدام بطاقات (Visa)

أطلق بنك الإسكان مؤخراً، حملة ترويجية نوعية ومميزة لمكافأة عملائه على استخدامهم بطاقات (Visa) الدفع المباشر لتنفيذ مشترياتهم وذلك بالشراكة مع شركة فيزا العالمية.

وتهدف الحملة التي بدأت بتاريخ 2017/08/06 وتستمر حتى 18 كانون الثاني 2018، إلى تحفيز وتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الدفع المباشر لتنفيذ مشترياتهم المحلية والدولية على نقاط البيع (Point Of Sale) بدلاً من الدفع النقدي بالإضافة إلى التسوق الإلكتروني باستخدام البطاقة، وتتسق الحملة مع مجهودات Visa العالمية لتشجيع الإنفاق عبر خيارات الدفع الإلكترونية وتقليص الاعتماد على النقد (الكاش).

ويستفيد من الحملة جميع عملاء بنك الإسكان حاملي بطاقة (Visa) الدفع المباشر والعملاء الجدد للبنك حاملي البطاقة والذين سيتمكنون من المشاركة في برنامج سحب فوري عشوائي يتم من خلاله آلياً اختيار 5 عملاء فائزين يومياً عند تنفيذ مشترياتهم باستخدام البطاقة، حيث سيتم ابلاغ العميل الفائز بفوزه من خلال رسالة نصية فورية من البنك تعلمه بفوزه بالجائزة حال تنفيذه حركة المشتريات الفائزة.

هذا ويبلغ عدد الجوائز النقدية اليومية 5 جوائز، تبلغ قيمة كل جائزة منها 25 دينار ومن المقرر أن يبلغ العدد الاجمالي للجوائز 830 جائزة خلال مدة الحملة الترويجية وسيتم قيد قيمة الجائزة في حساب العميل خلال يومي عمل، وتشمل الحملة كافة حركات المشتريات (المحلية، الدولية، التسوق الإلكتروني).

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد إيهاب السعدي إن إطلاق هذه الحملة التي تستمر قرابة 166 يوماً وتقدم 830 جائزة نقدية وبالشراكة مع شركة فيزا العالمية يؤكد على استمرارية بنك الإسكان وسعيه الدائم ليكون في الصدارة دوماً من حيث تقديمه للمنتجات والخدمات الجديدة والرائدة والتي تلبي حاجات ومتطلبات عملائه القائمين وتعطي فرصة للعملاء الجدد للتمتع بالمزايا التي يقدمها البنك.

بنك الإسكان ينظم ندوة تعريفية بآليات التسديد من خلال القنوات الإلكترونية لعملاء الشركات

نظم بنك الإسكان ندوة تعريفية بآليات التسديد من خلال القنوات الإلكترونية لعملاء البنك من قطاع الشركات وجاءت الندوة لتعريف عملاء البنك بالقنوات الإلكترونية التي يطبقها بنك الإسكان والتي تتكامل مع تطبيق (إي فواتيركم) وتم شرح وتوضيح آلية التسديد عبر هذه القنوات.

وشارك في الندوة نخبة من كبار عملاء البنك إلى جانب مسؤولين وخبراء من البنك المركزي الأردني ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك الأردنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
وقال ممثل بنك الإسكان: "إن الندوة تهدف إلى توضيح آلية تسديد الضريبة والرسوم الجمركية واقتطاعات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تطبيق (إي فواتيركم) وتعريف العملاء بالقنوات الإلكترونية المقدمة لعملاء الشركات من البنك".

وأضاف أن البنك أطلق مؤخراً العديد من الخدمات المتنوعة التي تهدف إلى مواكبة احتياجات العملاء وتتوافق مع أنظمة الدفع الإلكتروني المتطورة في المملكة وهي خدمة (Corporate Mobile Banking) و(Iskan Online).

ولفت إلى حرص بنك الإسكان الدائم على الاستمرار في تطوير القنوات الالكترونية التي من شأنها التسهيل على العملاء وذلك باختصار الوقت والجهد عليهم وتساهم في الوقت نفسه بتخفيض التكاليف وزيادة كفاءة الإدارة المالية للعملاء وتمكينهم من القيام بعملياتهم المالية بدقة متناهية وبكفاءة عالية.

ويسعى بنك الإسكان دوماً لتوفير بيئة مناسبة للعملاء تحاكي أفضل الممارسات في السوق المصرفية وتسخر التكنولوجيا المتقدمة لخدمتهم.

آفاق الاقتصاد العالمي

أشار تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر تشرين أول عام 2017 أن الانتعاش العالمي الذي بدأ في منتصف العام الماضي 2016 يتوقع له أن يكتسب قوة متزايدة، إذ يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً حقيقياً نسبته 3.6% في عام 2017 ثم يرتفع إلى 3.7% في العام القادم 2018، ويدعم هذا الانتعاش تحسن البيئة المالية العالمية وتعافي الاقتصادات المتقدمة، والنمو القوي لدى عدد من دول الاقتصادات النامية.

أما على صعيد أهم المخاطر التي تحدق بالنمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط، فتكمن في الاضطرابات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والتضخم المنخفض بصورة مزمنة في الاقتصادات المتقدمة، والتحول إلى السياسات الانغلاقية، بالإضافة إلى العوامل غير الاقتصادية المتمثلة في: التوترات الجيوسياسية، والنزاعات السياسية المحلية، والمخاطر الناجمة عن ضعف الحوكمة والفساد، والأحداث الجوية المتطرفة، ومخاوف الإرهاب والأوضاع الأمنية.

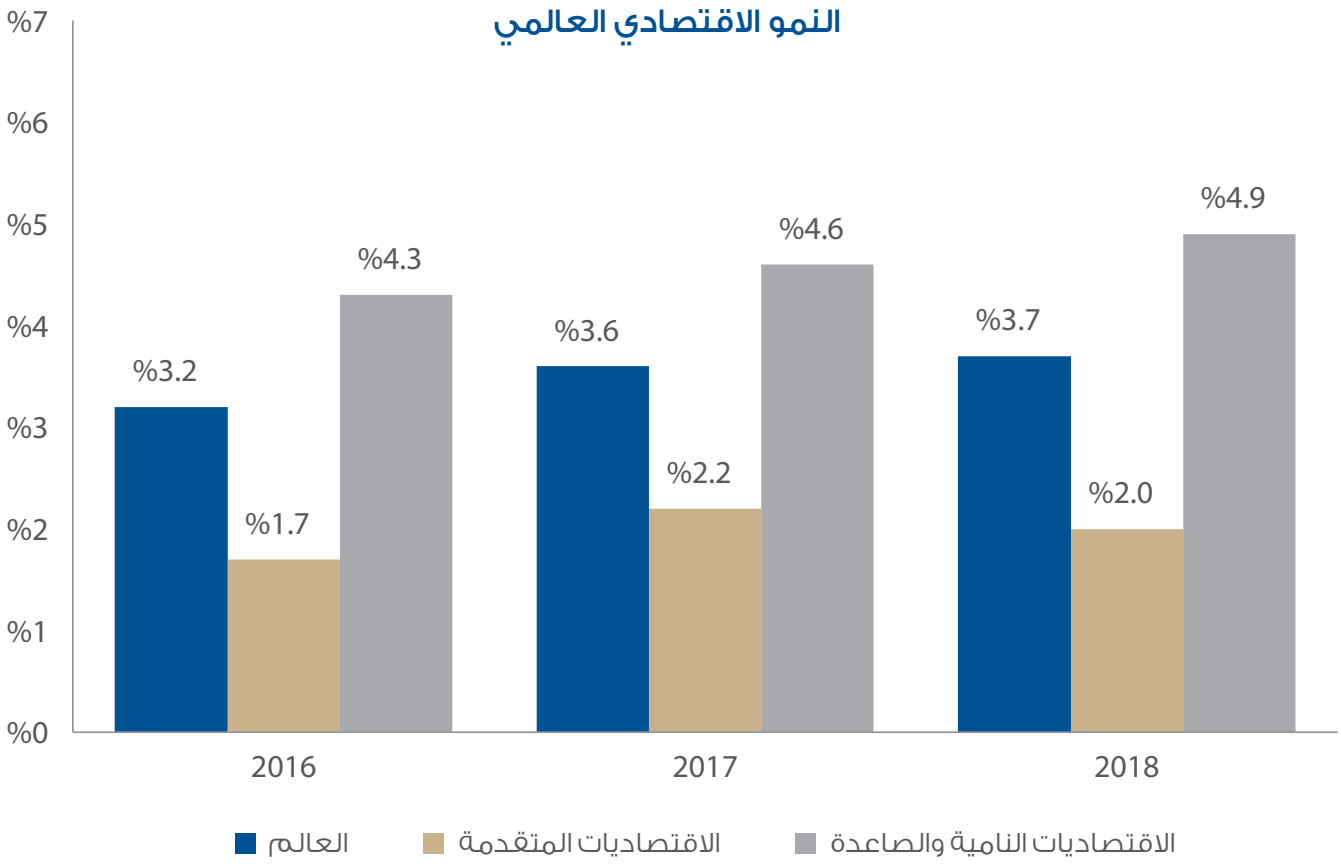

وفيما يلي ملخصاً لأهم ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي:

1- الاقتصاديات المتقدمة

أظهرت توقعات صندوق النقد الدولي ارتفاع النمو الاقتصادي في دول هذه الاقتصاديات في العام 2017 ليصل إلى مستوى 2.2% وأن ينخفض خلال عام 2018 ليصل إلى 2%، ويتوقع أن يشمل تحسن النمو في عام 2017 عدداً كبيراً من بلدان هذه الاقتصادات، مع ازدياد قوة النشاط في الولايات المتحدة وكندا، ومنطقة اليورو، واليابان.

أما بالنسبة للتضخم في هذه الاقتصادات فمن المتوقع أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى مستوى 1.7% في العام 2017 وأن يستقر على نفس المستوى في العام 2018.

وعلى صعيد الولايات المتحدة وهي الاقتصاد الرئيس في هذه المجموعة فمن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي فيها خلال عام 2017 ارتفاعاً بنسبة مقدارها 2.2% وأن يستمر بالارتفاع خلال عام 2018 ليصل إلى 2.3%.

2- الاقتصاديات النامية والصاعدة

من المتوقع أن يرتفع النمو خلال عام 2017 و2018 لدى هذه الاقتصادات، مدعوماً بارتفاع معدل النمو في الصين وزيادة تحسن الطلب الخارجي بالإضافة لاكتساب النمو قوة أكبر في تركيا وروسيا والبرازيل، ومن المتوقع أن تسجل هذه الاقتصادات نسبة نمو قدرها 4.6% في العام 2017 وترتفع إلى مستوى 4.9% في العام 2018.

أما التضخم في هذه الاقتصاديات فمن المتوقع أن يصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستوى 4.2% في العام 2017 وأن يرتفع إلى مستوى 4.4% في العام 2018.

أما الصين وهي الاقتصاد الرئيس في هذه المجموعة فقد تعرضت توقعات النمو الخاصة بالاقتصاد الصيني إلى الزيادة عن توقعات تقرير شهر 2017/4 نظراً إلى تباطؤ استعادة توازن النشاط في اتجاه الخدمات والاستهلاك، وارتفاع مسار الدين المتوقع، إذ من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً نسبته 6.8% في العام الحالي 2017 وأن ينخفض في العام القادم 2018 إلى مستوى 6.5%.

3- أسعار النفط

توقع صندوق النقد الدولي أن تصل أسعار النفط في العام 2017 مستوى 50.28 دولار أمريكي/ برميل لينخفض إلى مستوى 50.17 دولار أمريكي / برميل في العام 2018.

4- معدلات الفائدة على الودائع

- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر أن ترتفع بحوالي 0.3 نقطة مئوية خلال العام 2017 لتصل إلى 1.4%، وأن تستمر بالارتفاع خلال العام 2018 لتصل إلى 1.9%.
- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالين الياباني لأجل ستة أشهر أن ترتفع بحوالي 0.1 نقطة مئوية خلال العام 2017 لتصل إلى 0.1%، وأن تستمر بالارتفاع خلال العام 2018 لتصل إلى 0.2%.
- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر أن تستقر خلال العامين 2017 و 2018 عند نفس مستوى العام 2016 البالغ سالب 0.3%.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

	2016	2017	2018
العالم	**3.2**	**3.6**	**3.7**
الاقتصاديات المتقدمة:	**1.7**	**2.2**	**2.0**
الولايات المتحدة	1.5	2.2	2.3
منطقة اليورو	1.8	2.1	1.9
اليابان	1	1.5	0.7
المملكة المتحدة	1.8	1.7	1.5
الاقتصاديات النامية والصاعدة:	**4.3**	**4.6**	**4.9**
البرازيل	-3.6	0.7	1.5
روسيا	-0.2	1.8	1.6
آسيا النامية:	**6.4**	**6.5**	**6.5**
الصين	6.7	6.8	6.5
الهند	7.1	6.7	7.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**5.1**	**2.2**	**3.2**

أداء الاقتصاد الأردني

النمو الاقتصادي

على الرغم من التأثير السلبي للمتغيرات والأحداث الإقليمية على المنطقة إلا أن الاقتصاد الأردني تمكن من تسجيل نمو حقيقي (بالأسعار الثابتة) قدره 2.1% خلال النصف الأول من العام 2017 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016، هذا وحسب توقعات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للعام 2017 كاملاً 2.3% ويرتفع في العام 2018 ليصل إلى 2.5%.

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجل خلال النصف الأول من عام 2017 نمواً بلغ 3.6% عن الفترة المماثلة من العام 2016 ليبلغ 13.3 مليار دينار أو ما يعادل 18.8 مليار دولار أمريكي.

وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية نمواً موجباً بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016 ما عدا قطاع الإنشاءات الذي تراجع بنسبة طفيفة بلغت 0.4%، في حين احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة النمو بالأسعار الثابتة وبحوالي 23.8%، تلاه قطاع الزراعة وبنسبة نمو بلغت 5.9%، ومن ثم جاء قطاع خدمات المال والتأمين بحوالي 4.3%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد جاءت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت حوالي 16.7% من الناتج المحلي للنصف الأول من عام 2017، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة مساهمة بلغت 14.7%، ومن ثم جاء قطاع خدمات المال والتأمين بنسبة قدرها حوالي 12.4%.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

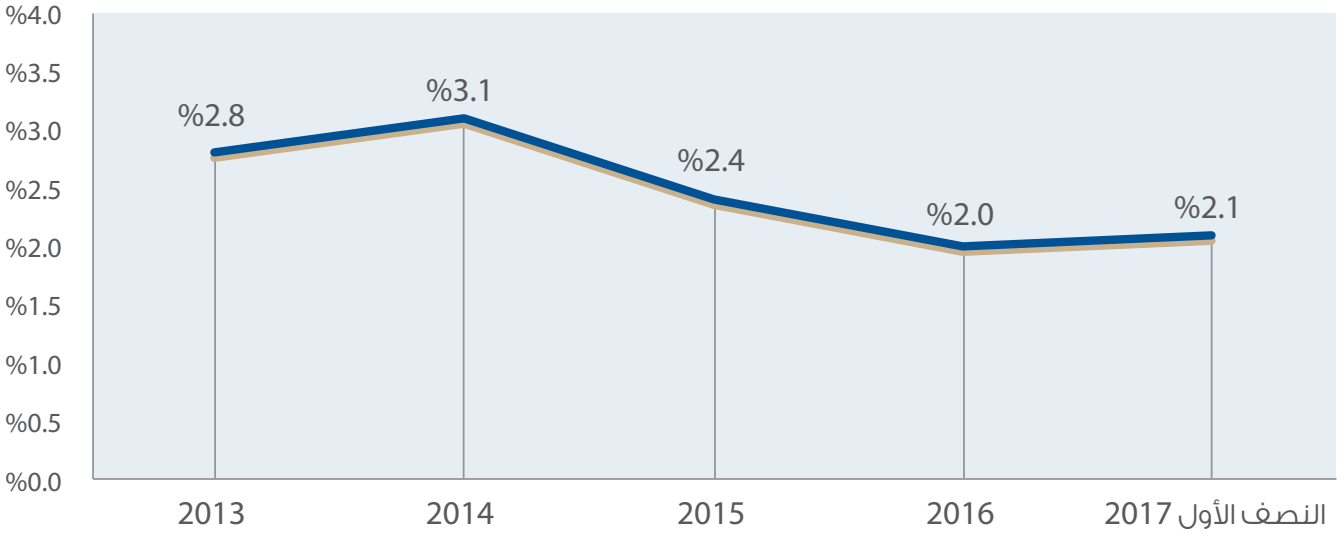

معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتسعة أشهر الأولى 2017 بمعدل 3.3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل بنسبة 13.5%، ومجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 8.8%، ومجموعة التبغ والسجائر بنسبة 8.3%، ومجموعة الخضروات والبقول الجافه والمعلبة بنسبة 5.1%، ومجموعة الايجارات بنسبة 2.4%.

بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 6.7%، ومجموعة الفواكه والمكسرات بنسبة 3.3%، ومجموعة الملابس بنسبة 2.9%، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها بنسبة 0.3%.

أما فيما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك للتسعة أشهر الأولى 2017 والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل، فقد ارتفع بما نسبته 3.01% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2016.

هذا وحسب توقعات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام 2017 كاملاً بنسبة 3.3% وينخفض في العام 2018 ليصل إلى 1.5%.

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للربع الثاني 2017 ما نسبته 18%، وفيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بمعدل البطالة خلال الربع الثاني 2017:

- **حسب الجنس:** بلغ معدل البطالة للذكور 13.4%، وللإناث 33.9%.
- **حسب الفئة العمرية:** بلغ معدل البطالة للفئتين العمريتين (20-24 عاماً، و25-29 عاماً) حوالي 38.7% و26.1% لكل منهما على التوالي.
- **حسب المحافظات:** سجل أعلى مستوى للبطالة في محافظة الطفيلة وبنسبة بلغت 26.3%، وأدنى مستوى بطالة تم تسجيله في محافظة العقبة وبنسبة بلغت 13.1%.

المالية العامة

شهدت المالية العامة في المملكة تطورات عدة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2016، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:

الإيرادات العامة: ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 0.2% لتصل إلى 5.1 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بنسبة 3.1% لتصل إلى 5 مليار دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بنسبة 45.6% لتصل إلى 165 مليون دينار.

النفقات العامة: ارتفعت النفقات العامة خلال التسعة أشهر الأولى بحوالي 3.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 5.9 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 3.5% لتصل إلى 5.2 مليار دينار، وزيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 7.4% لتصل إلى 647 مليون دينار.

العجز المالي عل أساس الاستحقاق: في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة والنفقات العامة فقد سجلت الموازنة العامة للمملكة عجزاً مالياً بعد المنح قدره 727 مليون دينار مقارنة بعجز مالي 515 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2016، أي بارتفاع بلغت نسبته 41.2%.

صافي الدين العام

سجل صافي الدين العام في نهاية شهر أيلول 2017 ارتفاعاً بمقدار 1.4 مليار دينار أو ما نسبته 5.8% عن نهاية عام 2016، ليصل إلى حوالي 25.5 مليار دينار أو ما نسبته 89.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017 مقابل 24.1 مليار دينار أو ما نسبته 87.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

وقد جاءت التطورات على جانبي المديونية الداخلية والخارجية المكونين للدين العام على النحو التالي:

المديونية الداخلية: ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية شهر أيلول 2017 بمقدار 869 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% ليصل إلى حوالي 14.7 مليون دينار أو ما نسبته 51.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 13.8 مليار دينار أو ما نسبته 50.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016.

المديونية الخارجية: سجل رصيد الدين العام الخارجي في نهاية شهر أيلول2017 ارتفاعاً بحوالي 518 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليصل إلى 10.8 مليار دينار أو ما نسبته 38.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017، مقابل 10.3 مليار دينار أو ما نسبته 37.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016.
وتأتي الديون المقدمة من البنك الدولي في مقدمة الجهات المقرضة للمملكة وبنحو 12.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه صندوق النقد الدولي بنسبة 9%، ومن ثم اليابان بنحو 6.5%، وذلك كما هو الوضع في نهاية شهر أيلول 2017.

القطاع الخارجي

فيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال الشهور الثمانية الأولى 2017 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016:

الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره):

- سجلت الصادرات الكلية انخفاضاً بنسبة بلغت 2.6% لتصل إلى حوالي 3.4 مليار دينار (منها نصف مليار دينار معاد تصديره). وجاء الانخفاض نتيجة تراجع كل من الصادرات الوطنية والمعاد تصديره بنسب بلغت 0.7% و11.8% على التوالي.
- احتلت صادرات المملكة من الألبسة وتوابعها في المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 25% من الصادرات الوطنية، تلاها في المرتبة الثانية محضرات الصيدلة وبأهمية نسبية بلغت 9.2% من الصادرات الوطنية، وحل في المرتبة الثالثة الخضار والفواكه وبأهمية نسبية بلغت 8.3% من الصادرات الوطنية.
- احتلت صادرات المملكة إلى مجموعة دول منطقة التجارة العربية الكبرى المرتبة الأولى من صادراتنا الوطنية وبأهمية نسبية بلغت 45.7% وشكلت الصادرات للمملكة العربية السعودية أهم دول هذه المجموعة 12.9%، فيما جاءت مجموعة دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بالمرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت 26.7%، وشكلت الصادرات للولايات المتحدة أهم دول هذه المجموعة 25.6% من صادراتنا الوطنية.

المستوردات الكلية:

- ارتفعت المستوردات الكلية بنسبة 5.4% لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دينار. وجاء الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لزيادة المستوردات من الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة 49.6% والمستوردات من البترول الخام بنسبة 18.1%.
- جاءت مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته في المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 14.7% من إجمالي المستوردات، تلاها الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بأهمية نسبية بلغ 10.6%، تلاها في المرتبة الثالثة العربات والدراجات وأجزائها وبأهمية نسبية 9.7%.
- احتلت مستوردات المملكة من مجموعة الدول الأسيوية غير العربية المرتبة الأولى من إجمالي المستوردات وبأهمية نسبية بلغت 32.3% وأهم دول هذه المجموعة جمهورية الصين الشعبية التي استحوذت على 14.2% من إجمالي مستوردات المملكة، فيما جاءت مجموعة دول منطقة التجارة العربية الكبرى بالمرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت 23.2% وأهم دول هذه المجموعة هي المملكة العربية السعودية وبأهمية نسبية بلغت 12.1%.

الميزان التجاري: أظهرت الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي 2017 تسجيل الميزان التجاري ارتفاعاً نسبته 10.5% من الفترة المماثلة من العام 2016 ليصل إلى حوالي 6.1 مليار دينار.

الحساب الجاري: ارتفع عجز الحساب الجاري بنسبة 1.4% خلال النصف الأول 2017 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2016 ليصل إلى 1.7 مليار دينار.

الدخل السياحي: ارتفع الدخل السياحي بما نسبته 14.5% خلال النصف الأول 2017 مقارنة الفترة المماثلة من العام 2016، إذ بلغ الدخل السياحي 1.5 مليار دينار.

تحويلات العاملين: ارتفعت تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.4% خلال النصف الأول 2017 عن الفترة المماثلة من العام 2016، حيث بلغ إجمالي تلك التحويلات حوالي 1.2 مليار دينار.

أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الأردنية (2013 – 2017)

الإنتاج والأسعار	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.8	%3.1	%2.4	%2.0	*%2.1
معدل البطالة	%12.6	%11.9	%13.0	%15.3	**%18.0
معدل التضخم	%5.6	%2.8	(%0.9)	(%0.8)	***%3.3
الماليّة العامّة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**التسعة أشهر الأولى 2017**
إجمالي الإيرادات والمنح	5,758	7,268	6,796	7,070	5,134
إجمالي النفقات	7,077	7,851	7,723	7,949	5,861
الوفر (العجز) المالي بعد المنح	(1,319)	(583)	(927)	(879)	(727)
الدين العام	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**أيلول 2017**
صافي الدين العام الداخلي	11,862	12,525	13,457	13,780	14,649
الدين العام الخارجي	7,235	8,030	9,391	10,299	10,817
إجمالي صافي الدين العام	19,097	20,555	22,848	24,079	25,466
إجمالي صافي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	%80	%80.8	%85.8	%87.7	89.8%
القطاع الخارجي	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**الثمانية أشهر الأولى 2017**
الصادرات الكلية	5,618	5,953	5,561	5,331	3,450
المستوردات الكلية	13,888	14,449	12,898	12,093	9,532
الفائض (العجز) التجاري	(8,270)	(8,496)	(7,337)	(6,762)	(6,082)
النقدية والمصرفية	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**آب 2017**
السيولة المحلية (M2)	27,363	29,240	31,606	32,876	32,810
الاحتياطيات الأجنبية	8,512	9,982	10,035	9,134	7,878
الموجودات المصرفية	42,803	44,868	47,133	48,384	48,196
الودائع المصرفية	27,593	30,261	32,599	32,900	32,682
التسهيلات المصرفية	18,940	19,275	21,104	22,906	24,301
هامش الفائدة المصرفية	%6.05	%6.33	%6.34	%6.05	6.46%

* النصف الأول 2017 ** الربع الثاني 2017 *** التسعة أشهر الأولى 2017

أقوى 100 شركة في العالم العربي لعام 2017

أظهر التقرير الصادر عن مجلة "فوربس"، ارتفاع القيمة السوقية الإجمالية لأقوى 100 شركة في العالم العربي لتصل إلى 772 مليار دولار في نيسان 2017، وبزيادة نسبتها 12% عن العام السابق نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية والذي انعكس على تحسن أداء الشركات في المنطقة العربية منذ نيسان 2016، بالإضافة إلى انتعاش أسواق الأسهم في المنطقة على الرغم من التحديات التي تواجه بعض الدول في تنفيذ الإصلاحات المقررة ممثلة في الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة العربية وتبعاتها السلبية على حركة التجارة بين دول المنطقة.

وعلى الرغم من انخفاض صافي الأرباح الإجمالية لأقوى 100 شركة في العالم العربي بنسبة 9.7% ليصل إلى 52.9 مليار دولار، إلا أن المبيعات وإجمالي الأصول زادت بنسبة 2.4% و 3.8% لتصل إلى 288.3 مليار دولار و2.7 ترليون دولار على التوالي خلال عام 2016، حيث شهد الأداء التشغيلي للشركات استقراراً نسبياً.

واعتمد تقرير شركة "فوربس" في صياغة محاور قائمة أقوى 100 شركة عربية على تحليل 1300 شركة مدرجة في أسواق الأسهم العربية من السعودية وقطر وعُمان والأردن ومصر والكويت والبحرين والإمارات (أبو ظبي ودبي) ولبنان والمغرب وتونس، حيث تم استثناء الشركات المدرجة التابعة لشركات أخرى متداولة بأسواق المال، والشركات الموقوفة عن التداول، فضلاً عن الشركات التي لم تفصح عن بياناتها المالية المدققة لعام 2016.

وارتكزت "فوربس" في تصنيف قائمة أقوى 100 شركة في العالم العربي على 4 معايير، وهي: (القيمة السوقية والمبيعات وصافي الأرباح وإجمالي الأصول)، واعتمدت القيمة السوقية وتحويلات العملات في 6 نيسان 2017، فيما كان الحد الأدنى لدخول القائمة 1.9 مليار دولار للقيمة السوقية، و 849 مليون دولار للمبيعات، و 133 مليون دولار لصافي الأرباح، و 5 مليارات دولار لإجمالي الأصول. وحصلت كل شركة على 4 تقييمات بناءً على مرتبتها في كل معيار ضمن القائمة، حيث تتأهل الشركات التي تلبي الحد الأدنى من المتطلبات لمعيار واحد على الأقل، ثم يتم جمع المعايير الأربعة بأوزان متساوية لبلوغ درجة مجمعة لتصنيف الشركات.

قائمة أقوى 100 شركة عربية

لا تزال المملكة العربية السعودية تهيمن على القائمة ممثلة بـ 36 شركة كان منها 5 شركات ضمن المراكز العشرة الأولى، على رأسها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والتي جاءت في المركز الأول بوصفها أكبر شركة في السعودية والعالم العربي، في حين جاءت دولة قطر في المركز الثاني تلتها دولة الإمارات ممثلتان بـ 19 و 17 شركة على التوالي.

أما عن طبيعة القطاعات الاقتصادية التي مثلتها الشركات في القائمة، فإن ما نسبته 49% من الشركات تندرج ضمن قطاع البنوك والخدمات المالية، الذي يشهد موجة من عمليات الدمج والاستحواذ في الإمارات والسعودية وقطر والمغرب ومصر، ولا يزال (بنك قطر الوطني) الذي حاز على المركز الثاني يحتفظ بمكانته كأكبر بنك مدرج للتداول في المنطقة، يليه (بنك أبو ظبي الأول) في المركز الثالث، وهو ثمرة الاندماج بين (بنك أبو ظبي الوطني) و(بنك الخليج الأول). فيما جاء قطاعا الاتصالات والصناعة في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، حيث برزت شركة (اتصالات الإماراتية) في المركز الخامس بوصفها أكبر شركة اتصالات في العالم العربي بالمقاييس كلها، في حين جاءت شركة (صناعات قطر) في المركز الـ 31 بوصفها أكبر شركة صناعية في القائمة.

وبالرغم من أن العملة المصرية فقدت 50% من قيمتها خلال العام الماضي لتكون بذلك الأكثر انخفاضاً بين باقي العملات العربية، إلا أن مصر ما زالت ممثلة بثلاث شركات في القائمة حيث صعدت البورصة المصرية (EGX 30) بنسبة 75%، مما يجعلها الأكثر ربحاً في العالم العربي، حيث كانت شركة (غلوبال تيلكوم القابضة) بالمركز 33 أكبر الرابحين في القائمة، فيما تم استثناء شركة (أمريكانا) من قائمة هذا العام لسعيها للشطب من سوق الأسهم.

الشركات الأردنية ضمن قائمة "فوربس" السنوية

تضمنت قائمة أقوى 100 شركة عربية لهذا العام كلاً من البنك العربي وجاء في المركز 22 مقارنة بالمركز 23 في قائمة العام الماضي، وبنك الإسكان وجاء في المركز 72 مقارنة بالمركز 71 في قائمة العام الماضي، في حين خرجت شركة البوتاس من القائمة لهذا العام بعد أن احتلت المركز الأخير في قائمة العام الماضي.

الشركات الجديدة التي دخلت القائمة

ضمت قائمة هذا العام 10 أسماء جديدة وهي:

1- شركة (عمانتل) في المركز 71.
2- (بنك البحرين الوطني) في المركز 83.
3- شركة (لافارج هولسيم المغرب) في المركز 89.
4- شركة (السويدي الكتريك) في المركز 92.
5- شركة (اعمار المدينة الاقتصادية) في المركز 94.
6- (الشركة السعودية للخدمات الارضية) في المركز 94.
7- (الشركة المتقدمة للبتروكيماويات) في المركز 97.
8- (بنك البحرين والكويت) في المركز 98.
9- (البنك الوطني العماني) في المركز 99.
10- (مجمع شركات المناعي التجارية) في المركز 100.

ترتيب الشركات العشرة الأولى

مليار دولار

المركز	الشركة		الدولة	القطاع	المبيعات	الأرباح	الأصول	القيمة السوقية
1 #	السعودية للصناعات الأساسية (سابك)		السعودية	البتروكيماويات	35.4	4.8	84.5	80.7
2 #	بنك قطر الوطني		قطر	البنوك والخدمات المالية	11.7	3.4	197.7	37.7
3 #	بنك أبو ظبي الأول		الإمارات	البنوك والخدمات المالية	6.9	3.1	182.5	33.7
4 #	البنك الأهلي التجاري		السعودية	البنوك والخدمات المالية	6.1	2.5	117.7	20.7
5 #	اتصالات	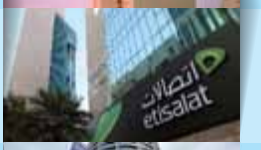	الإمارات	الاتصالات	14.3	2.6	33.4	43.1
6 #	مصرف الراجحي		السعودية	البنوك والخدمات المالية	4.2	2.2	90.6	27.7
7 #	بنك الإمارات دبي الوطني		الإمارات	البنوك والخدمات المالية	5.6	2.0	122	13.1
8 #	الشركة السعودية للكهرباء		السعودية	المرافق والخدمات	13.3	0.561	107.4	26.7
9 #	الاتصالات السعودية		السعودية	الاتصالات	13.8	2.3	27.1	37.5
10 #	بنك الكويت الوطني		الكويت	البنوك والخدمات المالية	3.2	1.0	79.4	13.4

عمليات الدمج والاستحواذ العالمية

أكد تقرير شركة المحاماة العالمية "بيكر مكنزي" بأن عمليات الدمج والاستحواذ العالمية العابرة للحدود قد أظهرت قدرتها على الصمود في وجه التأثيرات الجيوسياسية، مسجلة نمواً في الأسواق الرئيسية في الربع الثالث من العام الحالي 2017، في حين انخفض نشاط هذه العمليات في منطقة الشرق الأوسط على الصعيدين المحلي والعابر للحدود مقارنة بالربع السابق.

على الصعيد العالمي

- تصدرت الولايات المتحدة دول العالم في عمليات الاستحواذ، إذ بلغ عدد الصفقات الواردة إليها 484 صفقة بقيمة 50 مليار دولار للربع الثالث من عام 2017، مقابل 536 صفقة صادرة منها بقيمة 79.4 مليار دولار في الربع السابق.
- ارتفعت قيمة الصفقات في أوروبا بنسبة 44% للتسعة أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بعام 2016، على الرغم من تباطؤ النشاط في بريطانيا خلال الربع الثالث، والذي أدى إلى تدني حجم الصفقات وقيمتها.
- زادت قيمة الصفقات الصادرة في آسيا من الصين بنسبة 44% عن الربع الثاني، في حين تضاعفت قيمة الصفقات العابرة للحدود اليابانية، بشقيها الوارد والصادر مقارنة بالربع السابق.

على صعيد الشرق الأوسط

- أشار التقرير إلى أن 70% من جميع أنشطة الدمج والاستحواذ في الشرق الأوسط للربع الثالث من هذا العام كانت عابرة للحدود.
- ارتفعت قيمة الصفقات المحلية بنسبة 517% عن الربع الثاني من العام 2017 مدفوعة باستحواذ شركة المملكة القابضة على البنك السعودي الفرنسي بقيمة 1.54 مليار دولار، بالإضافة إلى مواصلة الإمارات الزخم بتعزيز مكانتها كوجهة رئيسة للاستثمار الوارد إلى منطقة الشرق الأوسط حجماً وقيمةً في الربع الثالث، فيما كانت البلد الأكثر هيمنة لناحية حجم الصفقات الصادرة.

- ارتفع حجم صفقات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود الإقليمية التي استهدفت منطقة الشرق الأوسط بنسبة 15% في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني، إلا أن انخفاض عدد الصفقات الضخمة على وجه الخصوص أدى إلى تراجع قيمة الصفقات إلى 630 مليون دولار، بعدما بلغت 1.39 مليار في الربع الثاني.
- كانت الإمارات أبرز الدول التي استهدفتها الاستثمارات الواردة إلى المنطقة حجماً وقيمة خلال الربع الثالث، إذ جذبت 18 صفقة من أصل 23 واردة إلى المنطقة، بلغت قيمتها 598 مليون دولار.
- كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مقدمة للعطاءات للمنطقة من حيث الحجم والقيمة، بصفقات بلغت قيمتها 580 مليون دولار.
- استقطب قطاعا الخدمات المالية والصناعة أكثر صفقات الدمج والاستحواذ الواردة إلى الشرق الأوسط من حيث الحجم بمقدار أربع صفقات لكل منهما، في حين تصدر قطاع التجزئة المنطقة بقيمة الصفقات والتي بلغت 582 مليون دولار.
- أشار تقرير بيكر ماكنزي إلى ثبات حجم الصفقات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، بصفقات بلغ عددها 35 صفقة، في حين انخفضت الصفقات الصادرة من المنطقة منذ بداية العام 2017 بما نسبته 49% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.
- تصدرت الإمارات قائمة الدول التي قدمت العطاءات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم، لتقود نحو نصف الصفقات الصادرة بمقدار 18 من أصل 35 صفقة، تلتها البحرين بتسع صفقات. أما من حيث القيمة، فحلت البحرين في طليعة الدول المقدمة للعطاءات، إذ بلغت قيمة الصفقات 479 مليون دولار، تلتها الكويت.
- كانت الهند وبريطانيا أكثر الدول المستهدفة من صفقات الدمج والاستحواذ الواردة من دول الشرق الأوسط من حيث الحجم بواقع 4 صفقات لكل منهما، فيما كانت الولايات المتحدة أبرز البلدان المستهدفة من حيث القيمة، بصفقات وصلت قيمتها إلى 395 مليون دولار.
- حل قطاع التقنية في المرتبة الأولى بين القطاعات التي جذبت أكثر صفقات الدمج من قبل دول الشرق الأوسط من حيث الحجم في الربع الثالث وبواقع 7 صفقات، أما القطاع الأول من حيث القيمة فكان العقارات، إذ بلغت قيمة الصفقات فيه 350 مليون دولار.

أبرز ملامح مشروع الموازنة العامة لعام 2018

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 وذلك تمهيداً لتحويلهما إلى مجلس الأمة للسير بالإجراءات الدستورية لإقرارهما، وجاء توزيع بنود مشروع قانون الموازنة العامة على النحو التالي:

- **الإيرادات العامة:** قدرت الموازنة العامة أن تحصل الخزينة خلال السنة المالية المقبلة على 8.5 مليار دينار منها 7.8 مليارات دينار إيرادات محلية، فيما تتوقع أن يصل حجم المنح الخارجية 700 مليون دينار، علماً بأن الإيرادات المحلية ستغطي 98.9% من النفقات الجارية مقارنة بما نسبته 92.5% للعام 2017، كما ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة من 81.3% والمعاد تقديرها لعام 2017 إلى 86.2% مقدرة لعام 2018، مما يعكس توجه الحكومة الحقيقي نحو الاعتماد على الذات تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

- **النفقات العامة:** سيصل الحجم الإجمالي للموازنة والمصنف تحت بند النفقات العامة إلى حوالي 9 مليارات دينار موزعة على 7.9 مليار دينار نفقات جارية و1.1 مليار دينار نفقات رأسمالية، هذا وتضمن مشروع الموازنة العامة إمكانية تنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية وفق مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، وجاء الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 6% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2017 نتيجة تسديد مستحقات من سنوات سابقة والنمو الطبيعي في رواتب العاملين والمتقاعدين في الأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية وارتفاع فوائد الدين العام.

- **العجز المالي:** يقدر أن يصل العجز المالي للعام المقبل 2018 إلى حوالي 543 مليون دينار.

ويأتي مشروع قانون الموازنة لعام 2018 منسجماً مع البرنامج الوطني للإصلاح المالي والهيكلي وتطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات واستيعاب جزء من مشاريع البرنامج التنموي وخطة تحفيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى نمو النفقات الرأسمالية عن مستواها المعاد تقديره لعام 2017 بنسبة 12.4%، مما يعني التوسع في المشاريع التي تخدم المواطن الأردني في مجالات التعليم والصحة والطاقة والنقل والمياه والطرق والاتصالات.

كما جاء في مشروع قانون الموازنة العامة، أن حجم التمويل الذي ستقوم الخزينة باستخدامه والبالغ 5 مليارات دينار، سيستخدم لتغطية عجز الموازنة وتسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة وإطفاءات الدين الداخلي وإطفاء سندات دين للبنك المركزي وسلف وزارة المالية لسلطة المياه وتسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه.

واشترطت الموازنة العامة للعام القادم عدم جواز عقد أي نفقة أو صرف أي سلفة ليست لها مخصصات في هذا القانون، وإذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية فيتوجب إصدار قانون ملحق بهذا القانون قبل الصرف، مشيرة إلى ضرورة صدور قانون ملحق بهذا القانون متضمناً مخصصات إضافية لأي وحدة حكومية ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية يعد ذلك بمثابة قانون ملحق بموازنة تلك الوحدة الحكومية.

كما حدد مشروع قانون الموازنة العامة عدم جواز إعفاء أي مشاريع ممولة من الموازنة العامة من الضرائب والرسوم إلا إذا كانت ممولة من المنح، أو ورد نص عليها في أي قانون آخر أو أي اتفاقية دولية.

وتركز أسس تقدير موازنة 2018 على ما يلي:

- الاستمرار بضبط التعيينات وترشيد الاستهلاك وضبط الإنفاق العام سيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر.
- الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن ايصال الدعـم لمستحقيه.
- متابعة تحسين إجراءات تحصيل الضريبة ومحاربة التهرب الضريبي وتغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً والتخفيض التدريجي للإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.

المسؤولية الاجتماعية في الأردن

بنك الإسكان يواصل حملات التبرع بالدم

أقام بنك الإسكان خلال العام الحالي 2017 حملته الثالثة للتبرع بالدم بالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم وبإشراف كادر متخصص، وقد شارك بحملة التبرع عدد من موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية ضمن خطوة تعكس تحمل البنك لمسؤولياته الاجتماعية والإنسانية.

وشهدت الحملة إقبالاً كبيراً من موظفي البنك على التبرع بالدم، مما يعكس حسن الانتماء والولاء للوطن الغالي وأبنائه، بما يحمله التبرع من معاني سامية في التكاتف والتراحم بين أفراد المجتمع الواحد، إضافة إلى أن القيام به هو واجب وطني وإنساني.

من جهة أخرى عبر القائمون على تنظيم الحملة في بنك الدم، عن شكرهم وتقديرهم لأسرة بنك الإسكان إدارة عليا وموظفين على مبادراتهم المتكررة بإقامة حملات التبرع بالدم، مقدرين لإدارة البنك اهتمامها ورعايتها لهذا العمل النبيل المتمثل بالاستجابة لهذا المطلب الإنساني وترجمته إلى واقع عملي، حيث جاءت هذه الحملة تأكيداً على التزام البنك لمسؤولياته تجاه أبناء المجتمع والقيام بتفعيل هذه المسؤوليات على أرض الواقع من خلال مثل هذه المبادرات التطوعية في خدمة المجتمع وأبنائه الاجتماعية.

بنك الإسكان يشارك في تكريم أوائل الثانوية العامة

رعى دولة رئيس الوزراء السابق، رئيس مجلس الأعيان الحالي السيد فيصل الفايز، الحفل الذي نظمته مجلة "نفرتيتي" للعام العاشر على التوالي، لتكريم أوائل الثانوية العامة (التوجيهي) في المملكة.

وأضاف دولته مخاطباً الطلبة الأوائل: "أبنائي، عليكم أن تدركوا أن بلدنا الذي نفتخر ونعتز به، قد كرس وبتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني، جل اهتمامه وإمكاناته، للنهوض بالتعليم في مختلف مراحله، باعتباره يمثل طريق التنمية المستدامة، وعنواناً للقوة والمنعة، وقد استطعنا خلال العقود الماضية، تحقيق إنجازات كبيرة، في مجالات العلوم والمعرفة، واليوم تقع عليكم المسؤولية في مواصلة مسيرة الإنجاز والبناء، وأن تكونوا على مستوى متقدم من الكفاءة والتميز".

وفي سياق متصل قام بنك الإسكان بتكريم أوائل الثانوية العامة للعام الحالي 2017 ضمن فقرات برنامج يسعد صباحك والذي يبث على شاشة التلفزيون الأردني.

وتأتي مشاركة البنك في هذه المناسبات تعزيزاً لمكانة البنك ودوره التكاملي مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد دأب بنك الإسكان على تكريم الطلبة المتفوقين سواء في الثانوية العامة أو الجامعات، تأكيداً على دوره في تحمل مسؤولياته المجتمعية تجاه أبناء الوطن وخاصة الشباب والاستمرار بدعم الحركة التعليمية والتربوية والجهود التي تبذل من الجهات الرسمية والهيئات التدريسية للارتقاء بالمسيرة التربوية والتعليمية ورفعة شأنها.

بنك الإسكان يشارك في المعرض الوظيفي الثامن لشركة أخطبوط

تحت رعاية وزير العمل علي ظاهر الغزاوي، شارك بنك الإسكان في معرض توظيف أخطبوط الثامن 2017، والذي انعقد خلال شهر أيلول الماضي في مدينة الحسين للشباب في قاعة عمان الكبرى.

وشارك في المعرض الذي عقد على مدار يومين 70 شركة أردنية وعالمية من مختلف القطاعات كالبنوك والتمويل، الفنادق، الهندسة، الصيدلة، السياحة، التأمين، الاتصالات، المنظمات غير الربحية، التعليم والتدريب وغيرها، مع توفر أكثر من 2100 وظيفة شاغرة.

وتأتي مشاركة البنك ضمن المعرض الوظيفي الثامن تأكيداً على تحمل البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه فئة الشباب الباحثين عن فرص مميزة للعمل، والمساهمة في الحد من نسب البطالة المرتفعة، وقد تم تحضير ستاند ترويجي خاص بالبنك وبإشراف دائرة الموارد البشرية، وقد لاقت مشاركة بنك الإسكان في المعرض استحسان الحضور والزائرين الذين أبدو حماساً وتفاعلاً واضحاً مع ممثلي البنك.

المسؤولية الاجتماعية في فلسطين

بنك الإسكان يساهم برعاية حفل تكريم الطلبة المتفوقين لمديرية التربية والتعليم في يطا / الخليل

قام بنك الإسكان بالمساهمة في رعاية حفل تكريم طلبة الثانوية العامة والذي أقامته مديرية التربية والتعليم في يطا / الخليل، بحضور معالي وزير التربية والتعليم الدكتور صبري صيدم وعدداً من الشخصيات الرسمية والأهلية، بالإضافة لأهالي الطلبة المكرمين، وجاء التكريم بهدف حث الطلاب على تقديم الأفضل والتميز بنجاحات تسمو لتطلعاتهم وتصب في مصلحة الجميع.

هذا وقد أفاد السيد وائل الشروف مدير فرع بنك الإسكان في يطا، بأن هذه الرعاية تأتي إيماناً من البنك بأهمية التعليم، ورؤيته بضرورة مساندة القطاع الخاص في هذا المجال، مهنئاً الطلبة وأهاليهم على النجاح ومتمنياً لهم دوام التوفيق، وقد شدد على ضرورة الاستمرار بالعملية التعليمية رغم كل الصعاب لما فيها من ثبات لمستقبل مشرق وحياة كريمة، مؤكداً على ضرورة تكاثف كل الجهود للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان استمرارها ونجاحها.

ومن الجدير بالذكر أن بنك الإسكان يقوم سنوياً بالمساهمة في رعاية حفلات التكريم الخاصة بالمتفوقين، إيماناً منه بمبدأ المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دورها بدعم العملية التعليمة، وتوفير سبل نجاحها وتحفيز الطلاب على التقدم بالتعليم ليصب في رفعة وخدمة المجتمع.

بنك الإسكان يساهم في دعم مشاريع التأهيل في قرية كوبر

في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية الوطنية، قام بنك الإسكان في فلسطين بالمساهمة في دعم مشاريع التأهيل التي تقوم بها لجنة كوبر للتأهيل والإعمار لخدمة أهالي القرية، بحيث جاء هذا الدعم كإحدى الوسائل التي يتبناها بنك الإسكان لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع، وترجمة لرؤيته في التزامه بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد جاءت هذه المشاريع بمبادرة من مجموعة من أهالي قرية كوبر، وهدفت لإشراك أكبر عدد من المؤسسات والشركات في تحمل المسؤولية الاجتماعية، واشراك أكبر عدد من الشباب والمجموعات الشبابية في الأعمال التطوعية التي تخدم القرية.

ومن جانبهم عبر ممثلي اللجنة عن شكرهم وامتنانهم لبنك الاسكان لمساهمته في هذه الحملة، وأكدوا أن البنك قام بدعم العديد من المشاريع الاجتماعية المهمة، كما دعوا بقية المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في مثل هذه المشاريع وتنشيط دورهم فيما يخدم المجتمع.

وبدوره أكد المدير الإقليمي لبنك الإسكان – فروع فلسطين "أن هذا الدعم يأتي ضمن سياسة البنك في دعم أنشطة المجتمع المحلي، والتي تسعى لتأهيل وإحياء المدن والقرى"، كما أشار إلى أهمية هذه الحملات التطوعية ودورها في تحسين المظهر العام وخدمة المواطنين.

بنك الإسكان يقدم جوائز تحفيزية لطلبة مدرسة ترمسعيا الأساسية المختلطة

حرصاً من بنك الإسكان على دعم النشاطات التعليمية والثقافية، قام البنك بتقديم جوائز تحفيزية للطلبة المتفوقين في مدرسة ترمسعيا الأساسية المختلطة، وذلك لتحفيزهم وتشجيعهم على التفوق والتقدم الأكاديمي.

وبدورها شكرت مديرة المدرسة بنك الإسكان على هذه المساهمة، وأثنت على دور المؤسسات الخاصة في دعم الأنشطة التعليمية في المدارس، وفي ذات الإطار أبدى الطلبة سعادتهم بالجوائز، حيث اعتبروا ذلك محفز جديد لهم لزيادة تحصيلهم الأكاديمي.

ومن الجدير ذكره أن هذا الدعم يأتي ضمن دور البنك في تعزيز الرؤية التنموية المنبثقة من مفهوم التنمية المستدامة، وضمن سلسلة من التبرعات التي يقوم البنك بتقديمها سنوياً بمختلف المجالات، من صحة وتنمية وتعليم وثقافة وغيرها، وضمن سياسة البنك التي ترمي لتنمية قطاع التعليم بشكل خاص لدعمه وتطويره بما يخدم الطلبة.

الأردن في المرتبة التاسعة عربياً و 103 عالمياً في ممارسة أنشطة الأعمال

ضمن سلسلة تقاريره السنوية التي تقيس الأنظمة المعززة للنشاط التجاري، أصدر البنك الدولي تقريره الخامس عشر "ممارسة أنشطة الأعمال 2018 / الإصلاح من أجل إيجاد الوظائف"، ويقدم التقرير عدداً من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها من خلال 190 اقتصاداً تضمنها التقرير، حيث أشار التقرير إلى أن من بين هذه الاقتصادات فإن ما مجموعه 119 اقتصاد قد شهد 264 إصلاحاً تجارياً ملموساً من قبل رجال الأعمال، في حين أشار التقرير إلى أن 3188 إصلاحاً في بيئة الأعمال تم تنفيذها منذ أن بدأ البنك الدولي مراقبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لمنشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة في أنحاء العالم.

يقيس تقرير " ممارسة أنشطة الأعمال " 11 مؤشر تدخل في مجالات حياة الأعمال التجارية، وسهولة ممارستها، وهي:

1. بدء النشاط التجاري	2. حماية المستثمرين الأقلية
3. استخراج تراخيص البناء	4. دفع الضرائب
5. الحصول على الكهرباء	6. التجارة عبر الحدود
7. تسجيل الملكية	8. إنفاذ العقود
9. الحصول على الائتمان	10. تسوية حالات الإعسار

في حين لم يتضمن التقرير لهذا العام مؤشر تنظيم سوق العمل.

واعتمد التقرير على المؤشرات أعلاه لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات في تنظيم أنشطة الأعمال وتحديد مكان وسبب نجاح هذه الإصلاحات.

النتائج الرئيسية على صعيد المناطق الجغرافية

- نفذت اقتصادات منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 45 إصلاحاً في السنة الماضية، ويوجد في هذه المنطقة اثنان من أفضل عشرة اقتصادات في العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهما سنغافورة وهونغ كونغ الصينية، واثنان من أفضل عشرة بلدان على مؤشر تحسين بيئة الأعمال، هما بروناي دار السلام وتايلند.
- نفذت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى 44 إصلاحاً خلال السنة الماضية، ويوجد في هذه المنطقة واحد من أفضل اقتصادات العالم هو جورجيا الذي حل في المركز التاسع، واثنان من أفضل البلدان على مؤشر تحسين بيئة الأعمال هذا العام، وهما كوسوفو وأوزبكستان، وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، كانت المنطقة نشطة في مجال تحسين بيئة الأعمال، إذ نفذت 673 إصلاحاً.
- في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تم تنفيذ ما مجموعه 26 إصلاحاً، وحلت السلفادور ضمن أفضل البلدان على مؤشر تحسين بيئة الأعمال هذا العام وذلك للمرة الأولى، ونفذت المنطقة 398 إصلاحاً في الخمسة عشر عاماً الماضية.
- نفذت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 29 إصلاحاً في السنة الماضية، وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، نفذت المنطقة 292 إصلاحاً، لكن المنطقة تتخلف في القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين، إذ أن 14 اقتصاداً تفرض حواجز إضافية على رائدات الأعمال.
- وفي منطقة جنوب آسيا، نفذ 6 من الاقتصادات الثمانية 20 إصلاحاً، ونفذت الهند 8 إصلاحات، وهو أعلى عدد من الإصلاحات لهذا البلد في عام واحد، وعلى مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، نفذت المنطقة 127 إصلاحاً. وقبل 15 عاماً، كان بدء النشاط التجاري يستغرق أكثر 50 يوماً في المتوسط لكنه يستغرق الآن 17 يوماً.
- استمر تسارع خطى الإصلاح في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إذ نفذ 36 اقتصاداً 83 إصلاحاً لتحسين بيئة الأعمال في السنة الماضية، ويوجد في المنطقة 3 من أفضل البلدان على مؤشر تحسين بيئة الأعمال هذا العام، وهي ملاوي ونيجيريا وزامبيا، وعلى مدى الخمسة عشر عاماً الماضية نفذت المنطقة 798 إصلاحاً.

النتائج الرئيسية على صعيد الدول

- نفذت الدول النامية هذا العام 206 إصلاحات أو ما يعادل 78% من مجموع الإصلاحات، وتركز عدد كبير من الإصلاحات على تحسين إمكانية الحصول على الائتمان وتسجيل الشركات الجديدة، إذ نال كل منهما 38 إصلاحاً، وكذلك تسهيل التجارة عبر الحدود الذي سجل 33 إصلاحاً.
- من حيث الدول الأكثر إصلاحاً، فقد كانت بروناي، مالاوي، كوسوفو، تايلاند، أوزبكستان، نيجيريا، زامبيا، جيبوتي، الهند، والسلفادور أكثر الاقتصادات تحسناً في 2017/2016 في المجالات التي يقيسها التقرير، حيث نفذت هذه الدول العشرة معاً 53 إصلاحاً تجارياً جعلت من السهل القيام بأعمال تجارية.
- أظهرت قائمة الدول التي تصدرت سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام، احتفاظ نيوزيلندا وسنغافورة والدانمارك بمراكزها الأول والثاني والثالث على التوالي، وفيما يلي ترتيب قائمة أفضل 10 اقتصادات:

الترتيب	الإنتاج والأسعار
1#	نيوزيلندا
2#	سنغافورة
3#	الدانمارك
4#	كوريا الجنوبية
5#	هونغ كونغ الصينية
6#	الولايات المتحدة
7#	المملكة المتحدة
8#	النرويج
9#	جورجيا
10#	السويد

- أظهرت قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام، تصدر الإمارات للدول العربية في القائمة، والتي احتلت المركز 21 عالمياً، فيما احتلت البحرين والمغرب المراكز الثاني والثالث على التوالي، في حين جاءت الصومال في المركز الأخير عربياً وعالمياً.

- قفز الأردن 15 مرتبة على قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام ليستقر في المرتبة 103 عالمياً مقارنة بتقرير العام الماضي الذي احتل فيه المرتبة 118، وجاء هذا التحسن في الترتيب نتيجة للتحسن في مقياس الحصول على التسهيلات الائتمانية.

ترتيب أفضل 10 دول عربية من بين 21 دولة عربية شملها التقرير

الدولة	الترتيب عالمياً	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الاعسار
#1 الإمارات	21	51	2	1	10	90	10	1	91	12	69
#2 البحرين	66	75	47	79	25	105	108	5	78	111	90
#3 المغرب	69	35	17	72	86	105	62	25	65	57	134
#4 عمان	71	31	60	61	54	133	124	11	72	67	98
#5 قطر	83	89	19	65	26	133	177	1	90	123	116
#6 تونس	88	100	95	48	93	105	119	140	96	76	63
#7 السعودية	92	135	38	59	24	90	10	76	161	83	168
#8 الكويت	96	149	129	97	70	133	81	6	154	73	110
#9 الأردن	**103**	**105**	**110**	**40**	**72**	**159**	**146**	**97**	**53**	**118**	**146**
#10 فلسطين	114	169	154	87	94	20	160	109	49	124	168

أنشطة التدريب والتطوير

في إطار سعي البنك إلى تعزيز الاستثمار في العنصر البشري وتطوير المهارات المهنية لموظفيه، فقد تم خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام 2017 توفير مجموعة كبيرة من البرامج الريادية في مجال التدريب وبواقع 5755 فرصة تدريبية شارك بحضورها 2050 موظفاً، وكان من أهمها برنامج تأهيل الصرافين حديثي التعيين وبرنامج تأهيل موظفي خدمة القنوات الإلكترونية، ويركز التدريب المكثف في هذه البرامج على إشراك الموظفين في أنشطة متخصصة تضمن زيادة تأهيلهم وإحاطتهم بالعمل المصرفي وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل لديهم وبما يتفق مع رؤية البنك وتطلعاته، ويبين الجدول التالي ملخصاً عاماً لنشاط مركز التدريب والتطوير خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017:

البيان	عدد الدورات	عدد الفرص التدريبية	عدد الموظفين
الدورات والندوات الداخلية	210	5631	1937
دورات وندوات تدريبية خارج الخطة	32	100	90
الدورات الخارجية	18	24	23
المجموع	**260**	**5755**	**2050**

وفيما يلي أبرز الدورات التدريبية التي عقدها مركز التدريب والتطوير التابع للبنك خلال هذه الفترة:

أولاً: البرامج التدريبية

- **البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين):** حيث تم عقد 4 برامج تدريبية تم بموجبها تأهيل 80 موظف لشغل وظيفة صراف أو ضابط عملاء النخبة، ويهدف هذا البرنامج إلى إطلاع المشاركين على مختلف جوانب العمل المصرفي ورفع مستوى كفاءاتهم الفكرية والعملية وتعريفهم بأخلاقيات المهنة المصرفية ومختلف الجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية.
- **برنامج تأهيل موظفي خدمة القنوات الإلكترونية:** حيث تم عقد برنامجين تدريبيين تم بموجبهما تأهيل 28 موظف لشغل وظيفة خدمة القنوات الإلكترونية، حيث تضمن هذه البرامج عدة محاور من شأنها تطوير مهارات الموظفين المشاركين خصوصاً فيما يتعلق بمهارات الاتصال والعناية بالعملاء وجودة الخدمة.

ثانياً: الدورات الوظيفية المتخصصة

عقد مركز التدريب والتطوير خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي عدداً من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال عمل الفروع والإدارات، وكان من أبرزها:

- الكشف عن التزييف والتزوير.
- القروض غير العاملة.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- المهارات المتقدمة في التحليل المالي.
- مبادئ منح الائتمان التجاري.
- أنظمة الدفع الإلكتروني.

ثالثاً: الدورات الإدارية والقيادية

قام مركز التدريب والتطوير خلال الربع الثالث لعام 2017 بعقد الملتقى الأول لتعزيز القدرات القيادية والإدارية لذوي المهام الإشرافية، وشارك بحضور المؤتمر 180 موظف من موظفي البنك، وكان من أبرز المواضيع التي تناولها الملتقى ما يلي:

- Leadership As A Strategic Integrated Approach
- Judgment And Decision Making
- People Development & Management
- Conflict Resolution & Negotiation

رابعاً: الدورات السلوكية

قام مركز التدريب والتطوير خلال التسعة أشهر الأولى بعقد عدد من الدورات السلوكية شارك بحضورها 870 موظف، وكان من أبرزها:

- التميز في خدمة العملاء.
- الذكاء العاطفي.
- التنسيق والتعاون مع الاخرين.
- اتكيت الأعمال.
- مهارات الاتصال الفعال.

خامساً: دورات اللغة الإنجليزية وتطبيقات الحاسوب

في إطار سياسة البنك الهادفة إلى تطوير المهارات الأساسية لموظفيه باللغة الإنجليزية وتطبيقات الكمبيوتر، فقد تم عقد الدورات التدريبية التالية:

- برنامج كامبردج لمهارات تقنية المعلومات.
- دورات اللغة الإنجليزية لدى المعاهد المتخصصة.
- دورات Microsoft Excel.
- دورات Microsoft Advanced Excel.

سادساً: الندوات التدريبية وورش العمل

- دورة منح وتدقيق القروض الشخصية.
- ورشة عمل حول الموقع الإلكتروني لضريبة الدخل.
- ندوة حول مكافحة غسل الأموال والاشتباه المالي.
- Team Building Activity

سابعاً: الدورات المحلية الداخلية

حرصاً على مواكبة آخر المستجدات، فقد قام البنك بإيفاد عدد من الموظفين للمشاركة بحضور الدورات التدريبية المنعقدة لدى معاهد التدريب المحلية والداخلية، ومن أبرز هذه الدورات ما يلي:

- Block chain for Banking: وشارك بحضورها 5 موظفين.
- Related Technologies & Core Banking: والتي عقدت لدى مركز الأردن اليوم للتنمية، وشارك بحضورها موظف واحد.
- أهم التطورات في المعايير الدولية للتدقيق: وعقدت لدى جمعية المحاسبين، وشارك بحضورها 7 موظفين.
- تأمين خطر الائتمان التجاري: وعقدت لدى الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وشارك بحضورها 6 موظفين.
- منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وعقد لدى اتحاد المصارف العربية بمشاركة 5 موظفين.
- مؤتمر السياسات الصحية / التأمين الصحي الشامل: وعقد لدى الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية وبمشاركة 6 موظفين.

ثامناً: الدورات التدريبية الخارجية

قام البنك بإيفاد عدد من الموظفين للمشاركة بحضور دورات تدريبية عقدت خارج الأردن، ومن أبرز هذه الدورات ما يلي:

- Asset & Liability Management (Alm) & Funds Transfer Pricing (Ftp): وعقدت في اتحاد المصارف العربية، وقام بحضورها موظفين إثنين من إدارة البنك.
- Card & Payments – Seamless: والتي عقدت في الإمارات العربية المتحدة، وشارك بحضورها موظفين إثنين.
- Data center solution ACI: والتي عقدت في الإمارات العربية المتحدة وشارك بحضورها موظفين إثنين.
- The Digital Banking Master class: والتي عقدت في الإمارات العربية المتحدة وشارك بحضورها موظفين إثنين.
- Understanding Dispute Resolution: والتي عقدت في الإمارات العربية المتحدة وشارك بحضورها موظف واحد.
- Visa Net Financial Management: والتي عقدت في المغرب وشارك بحضورها موظف واحد.

محطات تاريخية في مسيرة بنك الإسكان

- 2017 رفع رأس مال البنك ليصبح 315 مليون دينار أردني.
- 9 آذار 2014 استحداث خدمات " الفرع المتنقل ".
- شباط 2014 تطبيق النظام البنكي الجديد Core Banking System.
- أيلول 2010 الاستحواذ على بنك الأردن الدولي / لندن – بنك تابع.
- 2008 رفع رأس مال البنك ليصبح 252 مليون دينار أردني.
- أيار 2005 تأسيس الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي / الأردن – شركة تابعة.
- حزيران 2004 افتتاح المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية – بنك تابع.
- تشرين أول 2003 افتتاح بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر – بنك تابع.
- شباط 2003 افتتاح فرع المنامة / البحرين.
- كانون ثاني 2003 افتتاح مكتب تمثيل بغداد / العراق.
- 2001 افتتاح مكتب تمثيل أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة.
- أيار 2000 تغيير الاسم والعلامة التجارية للبنك ليصبح بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
- شباط 1998 افتتاح مكتب تمثيل طرابلس / ليبيا.
- 1998 مضاعفة رأس مال البنك ليصبح 100 مليون دينار أردني.
- ايار 1997 التحول إلى العمل المصرفي الشامل.
- أيلول 1995 افتتاح أول فرع خارج الأردن " رام الله / فلسطين".
- آب 1993 افتتاح أول فرع للأطفال على مستوى العالم العربي.
- 13 تشرن ثاني 1986 افتتاح فندق البلازا (المريديان حاليا).
- 1985 افتتاح مجمع بنك الإسكان التجاري.
- 19 آذار 1977 تطبيق نظام جوائز حسابات التوفير.
- 19 آذار 1977 الاحتفال بافتتاح مبنى البنك الدائم (العبدلي).
- 1 نيسان 1975 بدء العمل بالدوام المسائي.
- 16 شباط 1975 صدور القانون المؤقت رقم (49) المعدل للقانون الدائم للبنك.
- 1 نيسان 1974 مباشرة البنك للعمل المصرفي من خلال افتتاح فرع جبل عمان
- 30 كانون ثاني 1974 انعقاد الاجتماع الأول للهيئة العامة لمساهمي البنك.
- 1 تشرين ثاني 1973 تعيين أول موظف في بنك الإسكان.
- 1 تشرين أول 1973 طرح أول إصدار من أسهم البنك للاكتتاب العام.
- 1 آب 1973 تعيين السيد زهير خوري مديراً عاماً لبنك الإسكان.
- 16 تموز 1973 صدور أول قانون للبنك وهو القانون المؤقت رقم (41) لسنة 1973.

نجاح مستمر ومتنامٍ...
أساسه ثقتكم

بنك الإسكان.. يحصد جوائز التميّز
في القطاع المصرفي لعام 2017

أفضل بنك في مجال
خدمة العملاء وفقاً لجوائز
انترناشونال فاينانس 2017

أفضل بنك في مجال
الريادة في تطوير العمل المصرفي
على مستوى الوطن العربي 2017
وفقاً لجوائز اتحاد المصارف العربية

أفضل علامة تجارية في الأردن
وفقاً لجوائز الاتحاد الدولي
للمصرفيين العرب 2017

أفضل بنك في مجال الابتكار
وفقاً لجوائز مجلة
بانكر الشرق الأوسط 2017

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

لمزيد من المعلومات قم بزيارة أقرب فرع إليك أو اتصل على 06-5200400 أو 080022111 أو قم بزيارة: www.hbtf.com | @TheHousingBank | Housing Bank for Trade and Finance